آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (4) – 22 / 12 / 2016

معهد التخطيط القومي

" القرارات الاقتصادية الأخيرة وحماية الإنتاج المحلي"

أ.د.محمد عبد الشفيع عيسى

استاذ الاقتصاد المتفرغ

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

نناقش هنا بإيجاز أثر خفض قيمة العملة المحلية، من خلال ما يسمى بتحرير سعر الصرف أو تعويم الجنيه، وخفض الدعم على الوقود، ورفع فئات التعريفة الجمركية على بعض المجموعات السلعية، على الإنتاج المحلى، الصناعى والزراعى بالذات.

وعادةً ما يُذكر فى مجال التصنيع الموجه للسوق المحلية والإحلال محل الواردات، ضرورة منح الحماية للمنتجات المحلية – ولو لفترة انتقالية– استناداً إلى ما يسمى"حجة الصناعة الوليدة" التي ترجع إلى الاقتصادي الألماني فريدريك ليست. ولكن الحماية الجمركية فرضت عليها قيود مشددة من قبل "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994(اتفاقية جات 1994)" من خلال وضع سقوف عليا تندرج تحتها تعهدات الدول الأعضاء بنسب التخفيض ومددها الزمنية، وكذلك الحال مع إجراءات الحماية غير الجمركية التى قيدتها أو منعتها هذه الاتفاقية باشكال متنوعة. من قبيل هذه القيود، نظام الحصص (الكوتا) على الواردات من سلع معينة أو بلاد معينة، أو التنظيم الإدارى بواسطة (التراخيص) وكذلك الإجراءات المالية (الدعم والإعفاء الضريبي) أو من قبيل التشدد في اشتراطات السلامة الصحية والبيئية والأمان. وسمحت الاتفاقية المذكورة بتعديل جداول التعريفة الجمركية المربوطة، وضبط المستوى العام للواردات، وفق ضوابط وشروط معينة، وفق المادتين رقم 18و 28 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1947 والمتضمنة في "جات 1994 "

لكن خفض قيمة العملة المحلية في مصر مؤخرا، يقدم فرصة كبيرة للمنتجين المحليين، من المصنّعين والمزارعين. ذلك أن ارتفاع أسعار الواردات من المنتجات النهائية يعطى ميزة تنافسية سعرية للمنتجات المحلية، مما يجعل من الممكن للمنتجين فى الداخل زيادة الطاقات الإنتاجية والتوسع فى إنتاج السلع والخدمات المعدة للبيع، بأسعار تنافسية. هذا يشكل نوعاً من "الحماية غير المقصودة"، مما يشجع عمليات الإحلال محل الواردات، وهو مطلب طالما تحدّث به البعض.

ويصدق ذلك أيضا على القرارت الصادرة بتنظيم الاستيراد، وخاصة القرار الوزاري رقم 992 لسنة 2015 (من قبل وزير الصناعة والتجارة) القاضي بضوابط للاستيراد لنحو 50 سلعة، والقرار

الجمهوري رقم 538 لسنة 2016 الصادر يوم 27 نوفمبر 2016 والمتضمن زيادة التعريفة الجمركية على 320 مجموعة سلعية - ضمن السقوف المسموح بها من قبل منظمة التجارة العالمية- منها سلع "غير ضرورية" وأخرى ذات مثيل محلي.ولكن هناك مشكلة تتعلق بأثر الزيادة الجزئية في الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية، مقابل الرسوم المنخفضة نسبيا على واردات مستلزمات الإنتاج الوسيطة والقطع المفككة من الآلات والأجهزة ومعدات ووسائل النقل المعدة للتجميع او التركيب. فإن ذلك قد يؤدي إلى محاباة أنشطة التجميع التي تنتهي بتقديم منتجات ربما ذات جودة أقل من المستورد ولكن بأسعار مرتفعة بفعل أسوار الحماية الجمركية الإسمية، من جهة، والحماية الفعلية الناجمة عن الانخفاض النسبي لفئات التعريفة الجمركية على استيراد المدخلات، من جهة أخرى. ويجب الأخذ في الاعتبار أيضا ما يدخل في حساب "الحماية الفعلية" من دعم الصادرات للمنتجات المصنعة أو المجمّعة محليا، وأثر الضريبة ممثلا في فترات الإعفاء الممنوحة للمشروعات الاستثمارية الجديدة في مجالات ومناطق معينة، وانخفاض معدل الضريبة على الدخل عموما، والبالغ في حده الأقصى 22,5% حاليا. وقد يحدث نتيجة لذلك، نوع من التراخي في زيادة نسبة التصنيع المحلي للمكونات والأجزاء ذات النصيب النسبي المرتفع من القيمة المضافة، وإطالة المدى الزمني لعمليات التجميع بنسب مختلفة، مما يعيق "التعميق الصناعي"، نظرا لارتفاع الربحية النسبية لمبيعات السلع المعمرة والآلات ووسائل النقل المجمعة في الداخل. وعودة إلى أثر خفض قيمة العملة المحلية، بما يترتب عليه من ارتفاع في تكلفة واردات السلع الوسيطة والرأسمالية مقومة بالجنية، وهي التى يعتمد عليها الإنتاج المحلى اعتماداً أساسياً، قد يصل إلى درجة الاعتماد شبه الكلى فى بعض القطاعات؛ كما ستزداد تكلفة الإنتاج نتيجة خفض الدعم الحكومى المقدم لبعض المدخلات ذات المنشأ المحلي، وخاصة الطاقة. ففى الزراعة يؤدى خفض قيمة العملة وتقليل الدعم على الوقود إلى رفع أسعار المدخلات المستخدمة، من البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية. هذا من جهة أولى. ومن جهة ثانية، فإن خفض الدعم على الطاقة، وخاصة من السولار، يؤدى إلى رفع تكلفة الوقود المخصص لتشغيل الآلات الزراعية والتى بات يعتمد عليها المزارع المصرى – بما في ذلك المزارع الصغير- اعتماداً شبه كلى في الأنشطة الزراعية المختلفة (حرث-بذار –تسوية –حصاد)

ويرجح أن يحدث كذلك ارتفاع فى النفقة الحدية والمتوسطة للإنتاج المحلي، سواء منه الزراعي أو الصناعي، نتيجة "أثر التداعي" أو النتائج المتتابعة والمتسلسلة للقرارات الاقتصادية الأخيرة عبر الحلقات المختلفة لدورة الإنتاج والنقل والتسويق والبيع في سوق الجملة والتجزئة، وخاصة في ضوء تشوه وتجزؤ السوق المحلية وتزايد النزعات الاحتكارية وضعف الرقابة على المنتجات من حيث: السعر والجودة والمواصفات الصحية والبيئية والتقنية. لذلك يجب العمل من أجل توفير الإطار المؤسسي اللازم - في إطار تطوير آليات مناسبة ل "تخطيط الأسعار"- من أجل حساب الأثر الدقيق للحماية المحتملة لبعض السلع جراء خفض العملة (لما يترتب عليه من ارتفاع بالأسعار النسبية للسلع المستوردة مقابل السلع المنتجة محليا-كما سبقت الإشارة)، والحماية الإسمية من خلال رفع الرسوم الجمركية على مجموعات سلعية موجهة للاستخدام

النهائي، وكذلك أثر "الحماية الفعلية" بسبب الانخفاض النسبي لفئات التعريفة على مجموعات سلعية موجهة للاستخدام الوسيط والرأسمالي، مما يمكن أن يؤدي إلى (استمراء) الحماية وتدنّي مستويات الكفاءة الإنتاجية للمنشآت المعنية عبر الزمن. كل ذلك مقابل الأثر السلبي على شطر كبير نسبيًا من المنتجين المحليين، الصغار والمتوسطين، بفعل زيادة التكلفة المتوسطة والحدية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.

وفى الإنتاج الصناعى بالذات، يحدث ارتفاع لأسعار الخامات الأولية والمستزمات الوسيطة والآلات والمعدات المستوردة جميعا، مقومةً بالجنيه، جراء انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار، كما ذكرنا، وبنفس نسبة خفض قيمة الجنيه أو قريبة منه زيادة أو نقصانا، رغم أنه يحمل معنى منح ميزة تنافسية سعرية لبعض المنتجات المحلية بفعل ارتفاع الرسوم على المثيل المستورد منها. علما بأن المنتجين بوسعهم نقل عبء زيادة التكلفة وتحميلها للمستهلك النهائي من خلال جهاز الأسعار، في ضوء ضعف الرقابة وتعمق الممارسات الاحتكارية، مما يجعل الفئات الاجتماعية من كاسبي الأجور والمرتبات أو (أصحاب الدخول الثابتة) في مرمى التضخم السعري متعدد الوجوه.

ولذلك ينبغى حساب الأثر الدقيق للتغير في أسعار الواردات من السلع النهائية، و واردات المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، مع النظر في تعويض المصنّعين والمزارعين، من المنتجين الصغار والمتوسطين ممن لا يملكون القدرة على التأثير في اتجاهات الأسواق. ونقصد هنا تعويضهم عن الأثر السلبى الصافى المترتب على القرارت الاقتصادية الأخيرة، على الأقل من خلال إعادة النظر في البرنامج الزمني لإلغاء الدعم على الوقود بالنسبة للشرائح الدخلية والإنفاقية الدنيا والمتوسطة، إلى جانب العمل على تطوير الأدوات الائتمانية لتداول الأسمدة والمبيدات والبذور – فى حالة الإنتاج الزراعي – والمدخلات الأولية والوسيطة للإنتاج الصناعي؛ بأسعار فائدة معقولة، إلى جانب تشجيع التعاونيات الإنتاجية الزراعية والحرفية والصناعية إلى أبعد حدّ ممكن. ونشير هنا، في المقابل، إلى البدء بالفعل في اتخاذ إجراءات حكومية لتعويض شركات المقاولات المشتغلة في عقود الأشغال العامة.

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها: وهى الأثر الانكماشي لرفع أسعار الفائدة بثلاث نقاط مئوية لتصبح 15,25 % للإيداع و15,75% للإقراض، مما يمكن أن يؤدى إلى تردد المستثمرين المحتملين والمنظِّمين فى اتخاذ القرار الاستثمارى، وقد يؤدى إلى تصفية بعض المشروعات أو التحول إلى الإيداع المصرفى ذى العائد (الريعي) المرتفع نسبيا بالمقارنة مع معدل العائد المتوقع على الاستثمار، وخاصة في ضوء طرح شهادات ادخار مصرفية بفائدة 16% و 20% حسب المدة الزمنية للشهادة. ويتطلب ذلك تطبيق نظام متعدد المستويات لأسعار الفائدة، حيث ينبغي تسهيل منح الائتمان بمعدلات فائدة تفاضلية وبشروط ميسرة من حيث فترات السماح وأجل السداد للمشروعات ذات الأولوية من حيث القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225.
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg